مكتبة البنين
قسم الدوريات

حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية

العدد الثالث عشر

١٤١١هـ / ١٩٩٠م

القوى العاملة في قطر
رؤية بنائية وتحليل تتبعي

د. محمد على محمد الكبيسي
عميد كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية بالإنابة.

١ - القوى العاملة في عصر ما قبل النفط :

من الطبيعي أن يعكس بناء العمالة في أي مجتمع طبيعة تكوينه الإقتصادي ونمط أسلوبه الإنتاجي. وربما كان ذلك أكثر انطباقاً على المجتمع القطري خلال تاريخه الطويل قبل اكتشاف النفط وتراكم عائداته. فلقد شكل الغوص على اللؤلؤ أهم نشاط اقتصادي مارسه سكان هذا المجتمع، وبلغ قمة ازدهاره خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين نتيجة لرواج تجارة اللؤلؤ، وزيادة الطلب عليه من قبل الأسواق العالمية. وكانت بقية النشاطات الأخرى تدور حوله وترتبط به بشكل مباشر. ولهذا فقد شكل هذا النشاط الإقتصادي ضابط إيقاع قوي للبناء الإقتصادي والإجتماعي القطري.

وإضافة إلى عوامل أخرى فقد ساهم اللؤلؤ - كنشاط اقتصادي محوري في منطقة الخليج - في تشكيل طبقية داخل المجتمع. وتضم أولى هذه الجماعات كبار تجار اللؤلؤ الذين ينتمون إلى القبائل ذات المكانة الاقتصادية والاجتماعية المتميزة. الثانية تضم الطواشين (وهم صغار التجار) الذين يقومون بشراء اللؤلؤ من السفن أثناء فترة الغوص. ثم هناك النواخذة (القباطنة) الذين يملكون غالباً سفن الغوص ويقومون

بقيادتها، وهم يشكلون ما يشبه الطبقة الوسطى من حيث الدخل أو المكانة الاجتماعية. أما الجماعة الرابعة فتضم العاملين على سفن الغوص وهم يشكلون قطاعاً كبير الحجم في المجتمع لأن السفن كانت تحتاج إلى عدد كبير منهم متنوع الوظائف (غاصة، سيوب، ... الخ)[1] . ولقد بلغ عدد العمال خلال فترة ازدهار الغوص في منطقة الخليج ٧٤٫٠٠٠ عامل يعملون ٤٥٠٠ سفينة غوص ويشتركون في مجال إنتاجي واحد، ويتمثلون قيم عمل متشابهة[2] . وفي قطر بلغ عدد العمال حوالي ١٢٫٨٩٠ طبقاً لتقدير لوريمر في عام ١٩٠٧، فضلاً عن وجود عمالة وافدة موسمية من عرب ساحل إيران ومن بدو الإقليم العربي المتاخم للخليج.

والواقع أننا لا نملك سوى تقديرات خام عن حجم القوى العاملة في قطر خلال حقبة ما قبل النفط. فإذا كان عدد سكان قطر خلال النصف الأول من القرن العشرين (١٩٠٨-١٩٥١) قد ظل يتذبذب تذبذباً شديداً ويدور حول ٢٥٫٠٠٠ نسمة، فإن من المتوقع أن يصل مجموع القوى العاملة فيه ستة آلاف نسمة، وذلك على افتراض أن المرأة القطرية خلال حقبة ما قبل النفط كانت تمارس أيضاً بعض النشاطات الانتاجية ونضيف إلى ذلك أيضاً العمال الذين كانوا يأتون من الشاطيء الشرقي للخليج للعمل

---

(١) هناك كتابات متنوعة تتناول نمط إنتاج ما قبل النفط في مجتمعات الخليج العربية نشير هنا إلى بعضها:

- سيف مرزوق الشملان، تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي، الجزء الأول، الطبعة الأولى، الكويت ١٩٧٧.
- محمد غانم الرميحي، البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت ١٩٧٥.
- أحمد محمد العبدالله، المكانة الاجتماعية في مجتمع الغوص، بحث مقدم إلى الحلقة الرابعة للمراكز والهيئات المهتمة بدراسات الخليج والجزيرة العربية، مركز الوثائق والدراسات، أبوظبي ١٩٧٩.
- سيف مرزوق الشملان، الغوص على اللؤلؤ في قطر، مؤتمر دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية، الجزء الثاني، قطر ١٩٧٦.
- محمد رياض، الخليج والخليجيون قبل عام ١٩٣٠، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد ٣٦، جامعة الكويت، الكويت ١٩٨٣.

(٢) قدر لوريمر عدد السفن بنحو ٣٥٧٧ سفينة موزعة على: الامارات ١٢١٥، قطر ٨١٧، البحرين ٩١٧، الكويت ٤٦١، والاحساء ١٦٧ سفينة. كما قدر محمد رياض (المصدر السابق ص ٢٨٤) عدد العاملين في الغوص بما يتراوح بين ٧٠ ألفاً و٩٠ ألفاً حسب عدد العاملين على السفن (٢٠-٢٥ عامل لكل سفينة).

في قطر خلال موسم الغوص، ثم يعودون بعد ذلك إلى مجتمعاتهم. ومن الضروري أن نشير هنا أيضاً إلى أن القوى العاملة في قطر خلال فترة ما قبل النفط كانت تمارس بعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى كالصيد والنقل البحري والتجارة والصناعة الحرفية المتصلة باحتياجات الحياة اليومية[١] ، جنباً إلى جنب مع نشاط الغوص في مواسم اللؤلؤ المتعددة.

٢ - الطفرة النفطية والعمالة : حقبة النمو المتسارع :

كان لابد وأن ينقضي بعض الوقت بعد تصدير النفط القطري حتى تظهر إنعكاساته الاقتصادية وتأثيراته الاجتماعية. وعلى الرغم من أن قطر قد بدأت تتلقى عائداتها النفطية منذ سنة ١٩٥٠، إلا أن هذه العائدات كانت محدودة للغاية في بداية الأمر، فضلاً عن أن نمط توزيعها لم يكن يعكس تصورات تنموية بعيدة المدى[٢] . ففي سنة ١٩٥٠ بلغت عائدات قطر من النفط مليون دولار أمريكي، ثم ارتفعت إلى ٥٠ مليون دولار في سنة ١٩٦٠ وإلى ١٢٢ مليون دولار سنة ١٩٧٠، ثم قفزت من ٦٠١ مليون دولار في سنة ١٩٧٢ إلى ٢١٣٠ مليون عام ١٩٧٤ نتيجة للظروف السياسية والعسكرية في الشرق الأوسط الناجمة عن حرب أكتوبر ١٩٧٣. ويوضح الشكل رقم (١) تطور عائدات النفط، ونستخلص من هذا أن مرحلة الخمسينات تميزت بالبطء الشديد في منحنى عائدات النفط، وهي بذلك التمهيد الفعلي للتغير الإداري والمالي والاقتصادي والسكاني الذي ميز مرحلة الستينات. فعلى سبيل المثال، تراوحت تقديرات السكان بين ٤٠ أو ٦٠ ألف عام ١٩٦٠ بينما كانت عائدات النفط قد بلغت ٥٤ مليوناً فقط.

وربما كان عقد الستينات هو بداية مرحلة التحول الاقتصادي والنمو الديموجرافي في قطر. وهي حقاً حقبة التنمية في قطر. فقد شهدت الستينات إنجازات هامة في

---

(١) انظر : محمد علي الكبيسي، التنمية الصناعية في دولة قطر، ترجمة حسن الخياط، دار المتنبي للطباعة والنشر، قطر ١٩٨٦، ص ٢٩٣.

(٢) للتعرف علي حجم العائدات النفطية ونمط توزيعها في هذه الفترة المبكرة، انظر :

Al-Kuwari, A.K. Oil Revenues in the Gulf Emirates: Patterns of Allocation and Impact on Economic Development, Bowker Publishing Company Ltd, Essex, 1978. Cahpter 6.

مجال البنية الأساسية، حيث أقيمت شبكة متطورة من الطرق، والمشروعات الأساسية في مجالات الكهرباء والماء، ونمت الخدمات الإجتماعية وعلى الأخص التعليمية والصحية على نحو كبير. وحظى التصنيع باهتمام خاص خلال الستينات على مستوى التخطيط وبعض التنفيذ. فمعظم مشروعات الصناعة الثقيلة في قطر (كالأسمنت والتكرير والصناعات البتروكيماوية) هي من نتاج الخطط الموضوعة خلال الستينات، والتي بدأت إنجازاتها خلال السبعينات[١] . وهذا يعني أن الوعي بأهمية التصنيع كان يمثل بعداً مستمراً في استراتيجية الاقتصاد القطري منذ الستينات. وفي مجال النمو الديموجرافي شهدت نهاية الستينات ظاهرة بالغة الأهمية. فللمرة الأولى بدأ منحنى عدد السكان يأخذ اتجاهاً متسارع الصعود بسبب هجرة العمالة الوافدة واتجاهات معدلات الزيادة الطبيعية للقطريين إلى الارتفاع. ولهذا فإننا نجد أن سكان قطر قد تعدوا لأول مرة رقم ١٠٠ر٠٠٠ نسمة في السنة ١٩٦٩-١٩٧٠. وعلى أية حال فيبدو أن عقد الستينات قد تميز بتوازن ملحوظ بين منحنى نمو العائدات النفطية ومنحنى نمو السكان «كما يوضحه الشكل رقم (١)».

ومع بداية عقد السبعينات نستطيع مناقشة اتجاهات النمو الإقتصادي والتغير السكاني في قطر بقدر ملحوظ من الثقة والاطمئنان، خاصة وأن سنة ١٩٧٠ قد شهدت إنجاز أول محاولة لإجراء تعداد قطري، فضلاً عن توافر بعض البيانات التي يمكن الاستعانة بها في تحليل توجهات التنمية بوجه عام. ففي سنة ١٩٧٠ بلغ مجموع الناتج المحلي القطري ٣٠٣ مليون دولار، ثم ما لبث أن تضاعف ثمان مرات في سنة ١٩٧٤ ليصل إلى ٣ر٢٤٠٣ مليون دولار وذلك في أعقاب تصحيح أسعار النفط. وواصل الناتج المحلي نموه إلى أن قارب أربعة مليارات في نهاية السبعينات[٢] (انظر الجدول رقم ١ والشكل رقم ٢).

---

(١) انظر: محمد علي الكبيسي، سبق ذكر المصدر. ص ص ١١٥-١٢٤.

(٢) Kubursi, A., The Economics of the Arabian Gulf: A Statistical Sourcebook, Groom Helm, London, 1984. Table 2-7, P. 11.

شكل رقم (١)
تطور عائدات النفط مقارنة بتطور عدد السكان
(١٩٥٠ - ١٩٨٦ م)

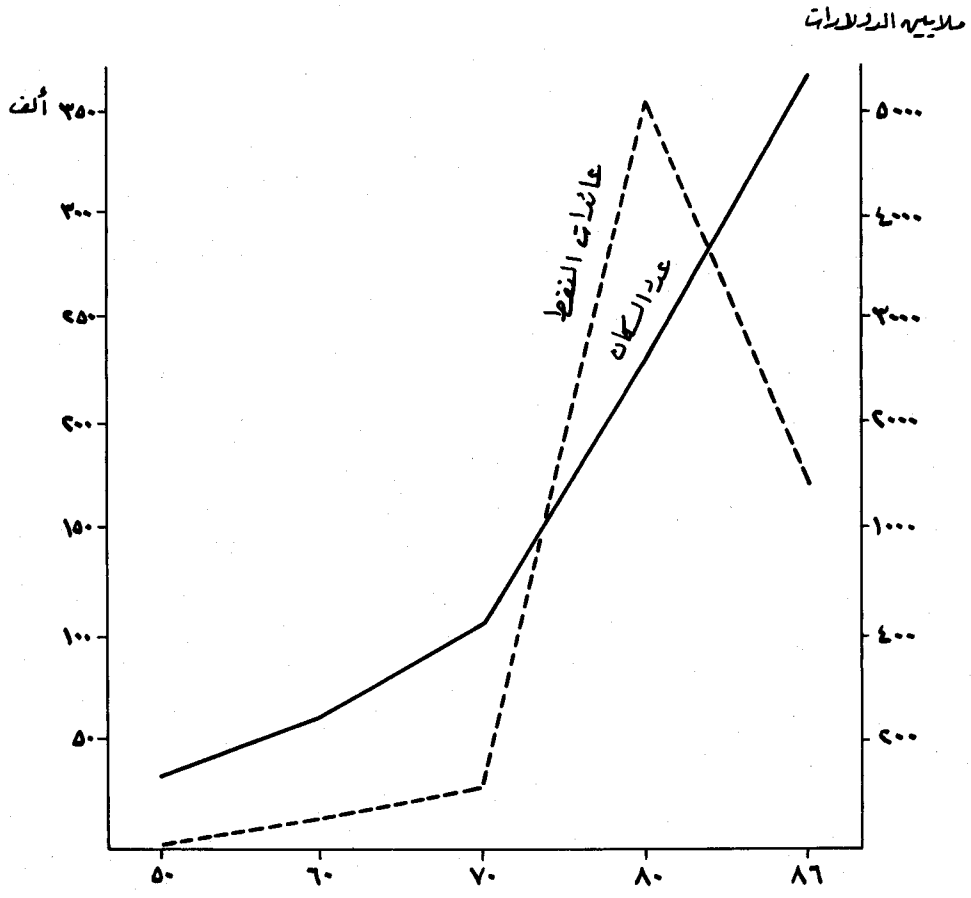

شكل رقم (٢)

تطور الناتج القومى الاجمالى
(١٩٧٠- ١٩٨٦)

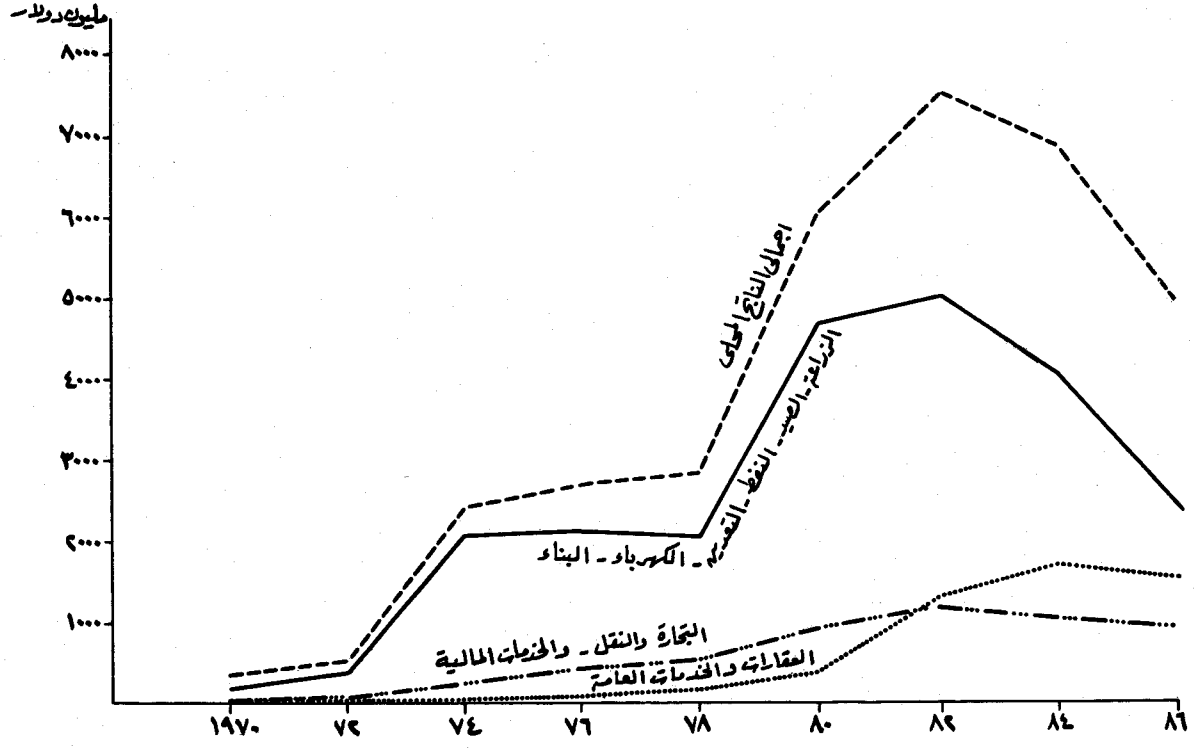

المصدر : جدول رقم (١)

جـدول رقم (١)

الناتج المحلي الاجمالي في قطر طبقاً للقطاع الاقتصادي (١٩٧٠-١٩٨٦) بالمليون دولار أمريكي

النشاطات الاقتصادية	السنـــــــة							
	١٩٧٠*	١٩٧٢*	١٩٧٤*	١٩٧٦*	١٩٧٨*	١٩٨٠*	١٩٨٢**	١٩٨٤**	١٩٨٦**
الزراعة والصيد والثروة الحيوانية	٤ر٥	٢ر٩	١ر١٦	٩ر٢٢	٤ر٢٧	٥ر٤٥	٥١	٥٦	٦٤
النفط والتعدين والمحاجر	٣ر١٩٢	٣ر٣٢٤	٣ر١٩٣٤	٠ر١٧١٧	٥ر١٤٩١	٤ر٣٨٩٢	٤٠٩٨	٣٠٩٥	١٤٧٤
الصناعة التحويلية	٣ر٨	٩ر١٣	٢ر٢٣	٤ر٣١	٨ر٩٩	٥ر٢٣٠	٣٨٠	٥٠٠	٤٨٥
الكهرباء والغاز والماء	٩ر٣	٦ر٦	٢ر١٢	٦ر١٦	٣ر٣١	٣ر٧١	٢٤	٤٥	١٠٠
التشييد والبناء	٢ر١٩	٣ر٣٢	١ر٧٨	٩ر٣١٥	٨ر٣٧٥	٩ر٥٤٠	٥٠٠	٣٨٥	٢٨٨
المجمـــوع	١ر٢٢٩	٣ر٣٨٦	٩ر٢٠٦٣	٨ر٢١٠٣	٨ر٢٠٢٥	٨ر٤٧٨٠	٥٠٥٣	٤٠٨١	٢٤١١
التجارة والمطاعم والفنادق	٠ر٢٣	٨ر٣٨	٥ر١٣١	٩ر٢١٥	٠ر٢٥٤	٢ر٥٠٠	٤٨٥	٤١١	٣١٤
النقل والتخزين والمواصلات	٣ر٢٢	٦ر٣٧	٩ر٧٠	٩ر١٠٤	٢ر١٣٠	٢ر٢٠٥	١٢٥	١٣١	١١٢
الخدمات المالية والتأمين والبنوك	٣ر١٣	٤ر٢٢	٠ر٥٤	١ر١٥٤	٢ر١٥٧	٩ر٢٥٩	٦٣٠	٥٢٥	٥٠٣
المجمـــوع	٦ر٥٨	٨ر٩٨	٤ر٢٥٦	٩ر٤٧٤	٤ر٥٤١	٣ر٩٦٥	١٢٤٠	١٠٦٧	٩٢٩
العقارات والمساكن	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الخدمات العامة	٥ر١٣	٨ر٢٢	٥ر٧٦	٦ر١٢١	٩ر١٨٠	٤ر٣٢٩	١ر٢٩١	١٦٩٠	١٦٥٢
خدمات أخرى	١ر٤	٣ر٢	٥ر٦	٦ر٢٨	٩ر٣٥	٨ر٥٥	٢٥	٤٨	٥٥
المجمـــوع	٩ر١٤	١ر٢٥	٠ر٨٣	٢ر١٥٠	٨ر٢١٦	٢ر٣٨٥	١٣١٦	١٧٣٨	١٧٠٧
جملة الناتج المحلي الإجمالي	٦ر٣٠٢	٢ر٥١٠	٣ر٢٤٠٣	٩ر٢٧٢٨	٠ر٢٧٨٤	٣ر٦١٣١	٧٦٠٩	٦٨٨٦	٥٠٤٧

المصدر :

* Kubursi, A., The Economics of the Arabian Gulf: A Statistical Sourcebook, Groom Helm, London, 1984. Table 207, P.11.

** الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية (أعوام مختلفة) رئاسة مجلس الوزراء، قطر.

وعلى الوتيرة نفسها التي ميزت عقد الستينات، استمر إرساء وتكثيف البني التحتية والخدمات في قطر في عقد السبعينات، ومعه وصل النمو السكاني بنسب عالية قد تزيد في أحيان عن ٨٪ سنوياً. وطبيعي أن يكون الجزء الأكبر من هذا النمو العالي راجعاً إلى تزايد الوافدين تلبية لاحتياجات النمو الإجتماعي الاقتصادي في دولة رفاه[١].

تحليل القوى العاملة لمرحلة الطفرة (١٩٧٠-١٩٨٠) :

ربما كان أقدم وأشمل المصادر الإحصائية التي يمكن الاعتماد عليها في عقد السبعينات هو التعداد القطري لسنة ١٩٧٠، حيث تشير بياناته إلى أن مجموع القوى العاملة في قطر قد بلغت ٤٨ر٣٩٠ شخصاً من بينهم ٢٢٢ر٤٠ شخصاً من غير القطريين (٨٣٪ مقابل ١٧٪ للقطريين) انظر ملحق رقم (١). وهناك عوامل كثيرة تبرز هذا الانخفاض في قوة العمل القطرية. فمع مطلع السبعينات لم يكن التعليم قد لعب دوراً في نمو العمالة القطرية في المجالات المختلفة، فضلاً عن أن المرأة القطرية لم تكن قد دخلت سوق العمل بأعداد ملحوظة، كما أن نسبة ملحوظة من العمالة القطرية كانت تعمل في المهن اليدوية المتصلة بالقطاعات الحديثة، وعلى الأخص في مجالات الصناعة التحويلية وصناعة النفط، بالإضافة إلى الخدمات الحكومية التي تستأثر بعدد ملحوظ من القطريين. أما الوافدين فقد انتشروا في كل النشاطات الاقتصادية تقريباً، وإن كانوا قد تركزوا بشكل أكبر في مجالات الصناعة التحويلية والبناء والتشييد، والتجارة، والخدمات العامة والخاصة. ومن الطبيعي أن تكون العمالة الوافدة على هذا القدر النوعي والكمي لتحقيق مخططات التنمية التي رسمتها قطر لعقد الستينات. ومن الطبيعي أيضاً أن تزداد العمالة الوافدة كماً ونوعاً مرة أخرى في السبعينات، عقد التنفيذ الفعلي للبناء القطري الحديث (راجع جدول رقم ٣ وشكل رقم ٣).

ويوضح جدول رقم (٢) عدة حقائق حول التوزيع المهني لجنس وجنسية القوى العاملة في قطر عام ١٩٧٠ :

---

(١) وطبقاً لبيانات تعداد ١٩٧٠ فإن عدد غير القطريين بلغ ٩٤ر٠٦٦ نسمة، بينما ارتفع عددهم في تقديرات ١٩٧٩ إلى ١٦٧٢٣٦ نسمة - أي بنسبة تبلغ ٥٩٪ و٧٩٪ من مجموع السكان على أرض قطر لسنتي ١٩٧٠ و١٩٧٩ على التوالي.

جـــدول رقم (٢)

التوزيع المئوي للقوة العاملة في قطر طبقاً للجنسية والجنس والمهنة لعام ١٩٧٠

المهنـــــــة	القطريـــــون			غير القطريـــــن		
	ذكـور	انـاث	المجموع	ذكـور*	انـاث	المجموع
الفنيون والمهنيون ومن إليهم	٥ر٦	١٢ر٠	٥ر٩	٣ر٩	١ر٥١	٥ر٢
الإداريون ومديرو الأعمال	٢ر٦	–	٢ر٥	١ر٣	٣ر٥	١ر٣
الكتبة ومن إليهم	١٥ر١	٢١ر٣	١٥ر٦	٨ر٢	٧ر٩	٨ر٢
العاملون في البيع	٩ر١	٢ر٥	٨ر٩	٧ر٨	٠ر٨	٧ر٦
العاملون في الزراعة وصيد الأسماك	١ر٠	–	٠ر٩	٤ر٩	–	٤ر٨
العاملون في النقل	١٩ر٢	–	١٨ر٦	٧ر٥	–	٧ر٣
الحرفيون وعمال الإنتاج ومن إليهم	٣١ر٧	١ر٠	٣٠ر٦	٤٢ر٩	١ر٠	٤١ر٧
العاملون في الخدمات	١٤ر٨	٥٣ر٢	١٦ر١	١٩ر٨	٣٥ر٧	٢٠ر٣
المهن الأخرى بما فيها القوات المسلحة	٠ر٩	–	٠ر٩	٣ر٧	–	٣ر٦
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الأعداد المطلقة	٧ر٨٨٤	٢٨٤	٨ر١٦٨	٣٩ر١١٣	١ر١٠٩	٤٠ر٢٢٢

المصدر :

Ministry of Overseas Development, The First Population Census of Qatar April - May 1970, Middle East Development Division, British Embassy Beirut, October 1970. Table 19.

١ – قلة واضحة في مساهمة المرأة في العمل سواء من القطريات (٥ر٣٪ من قوة العمل القطرية) أو غير القطريات (٨ر٢٪ من قوة العمل الوافدة).

٢ – تركز العمالة القطرية في تلك الفترة حول الحرف والنقل والخدمات (٦٥٪) ومشاركة ضئيلة في الادارة والمهن الفنية (٥ر٨٪ فقط) ويرد هذا إلى نقص المهارات لانخفاض التعليم والتدريب بالنسبة للقطريين. ومن هنا كانت إحدى استراتيجيات قطر خلال السبعينات هو التوجه لتقطير القيادات الإدارية وتم تحقيق ذلك بصورة مرضية في الثمانينات.

٣ – توزع شبه متعادل للوافدين على المهن المختلفة وبخاصة قطاعي عمالة الإنتاج والخدمات.

وفي مطلع الثمانينات حدث تغير كمي ونوعي مرغوب تمثل في زيادة العمالة القطرية بنحو مرتين ونصف مقارنة بأرقام ١٩٧٠. فعلى مدى عقد واحد ارتفعت العمالة القطرية من ٨١٦٨ شخصاً في سنة ١٩٧٠ إلى ١٨ر٩١٠ شخصاً في سنة ١٩٨١ (جدول رقم ٣). ولا يعود هذا النمو في حجم العمالة القطرية إلى الزيادة الطبيعية التي بدأت ترتفع بشكل ملحوظ منذ مطلع الستينات، بقدر ما يعود إلى التطور الاجتماعي الذي شهدته قطر خلال السبعينات على وجه الخصوص. فالتوسع في التعليم العام ثم إقامة جامعة قطر أسهما في تأهيل أعداد متزايدة من القطريين للدخول إلى سوق العمل. وفي هذا السياق بدأ دخول المرأة القطرية سوق العمل المحلية، بعد أن أتاحت لها الجامعة وعلى وجه الخصوص فرص الالتحاق بالمهن التعليمية. وقد يثار هنا عامل التجنيس كأحد العوامل المساهمة في نمو العمالة القطرية خلال تلك الفترة، ولكننا نعتقد أن دوره محدود في هذا المجال، خاصة وأن قانون الجنسية (قانون رقم ٢) الذي وضعته الدولة في عام ١٩٦١، وبدأت تطبيقه في عام ١٩٦٢ يعتبر :

> «القطريون هم من توطنوا في قطر قبل عام ١٣٥٠ هجرية (١٩٣٠ ميلادية) وحافظوا على إقامتهم العادية فيها.. ويكون قطرياً كل من ولد في قطر أو في الخارج، لأب قطري»[١] .

(١) دولة قطر، مجموعة قوانين قطر ١٩٦١–١٩٧٥، المجلد الثاني، وزارة العدل، إدارة الشئون القانونية، مطابع قطر الوطنية، قطر. ص ٧٨٣.

أما الجنسية القطرية فتمنح لعشرة أفراد من العرب كل عام لمن يقيمون في قطر لمدة عشر سنوات متتالية. أما غير العرب فتمنح لهم الجنسية بعد خمسة عشر عاماً[1] . ولو افترضنا أن الجنسية القطرية تمنح سنوياً لكل من العرب وغير العرب بنفس المعدل الذي ينص عليه القانون، فإن دور عملية التجنيس سيكون محدوداً في نمو حجم العمالة القطرية خلال السبعينات. علماً بأن هذه المادة قد ألغيت من القانون سابق الذكر في عام ١٩٦٩[2]

أما العمالة الوافدة فقد تضاعفت بنفس الدرجة خلال عقد السبعينات. إذ ارتفع عددها من ٤٠٫٢٢٢ شخصاً في سنة ١٩٧٠ إلى ١٠٢٫٦٦٢ شخصاً في سنة ١٩٨١، بينما ظلت محافظة على ارتفاع نسبتها المئوية داخل مجموع القوى العاملة (٨٣٫٢٪ و٨٤٫٥٪ على التوالي) كإستجابة مستمرة لمتطلبات التنمية في قطر من ناحية، وللتوسع الذي شهده القطاع الخاص من ناحية أخرى. ولقد استقبلت قطر، خلال الستينات، عمالة تضم أكثر من ٦٠٫٠٠٠ شخص، استوعبتهم القطاعات الاقتصادية المختلفة وعلى الأخص قطاع الخدمات الذي استأثر بنصفهم تقريباً.

على أن توزيع كل من العمالة القطرية والوافدة على قطاعات الإنتاج الرئيسية يكشف لنا عن متغيرات في التوجه المهني للعمالة القطرية. ويوضح جدول (٣) أن العمالة القطرية في ١٩٧٠ كانت أكثر ارتباطاً بقطاعات الإنتاج المباشر، حيث بلغت ٤٠٪ من مجموعها. أما في سنة ١٩٨١ فلقد انخفضت هذه النسبة انخفاضاً كبيراً لتصبح ١١٪. وارتفعت نسبة العمالة القطرية في قطاع الخدمات كثيراً وكذلك ارتفعت نسبة العاملين في المرافق العامة من ٣٪ إلى ١٦٪. ولا شك أن ميل العمالة القطرية إلى التركز في قطاع الخدمات هو أحد الملامح الأساسية التي تميز حركتها خلال السبعينات. أما العمالة الوافدة فقد حافظت علي مكانتها النسبية داخل القوى العاملة طوال عقد السبعينات فهي وإن كانت قد نمت في أحجامها نمواً ملحوظاً على نحو ما رأينا قبل قليل، إلا أن هذا النمو كان امتداداً لما سبق أن حققته خلال عقد الستينات من ناحية، واستجابة لمتطلبات النمو الاقتصادي والوفرة الاقتصادية من ناحية أخرى.

---

(١) نفس المصدر السابق ص ٧٨٣.

(٢) نفس المصدر السابق ص ٧٨٨.

جـدول رقم (٣)

حجم العمالـة في قطر وتوزيعهـا على قطاعـات الإنتـاج الرئيسيـة

(١٩٧٠ - ١٩٨١)

الجنسيـــــة	١٩٧٠						١٩٨١					
	قطريـــون		وافـــدون		المجمـــوع		قطريـــون		وافـــدون		المجمـــوع	
القطـــاع	العـــدد	٪	العـــدد	٪	العـــدد	٪	العـــدد	٪	العـــدد	٪	العـــدد	٪
الانتاج المباشر	٣ر١٦٠	٣٩	٦ر٣٥١	١٦	٩ر٥١١	٢٠	٢ر٠٨٩	١١	١٣ر٧٣٢	١٣	١٥ر٨٢١	١٣
المرافق والمنافع العامة	٢٠٧	٣	٧ر٥٧٨	١٩	٧ر٧٨٥	١٦	٣ر٠٩٥	١٦	٢٢ر٨٣٠	٢٢	٢٥ر٩٢٥	٢١
الخدمـــات	٤ر٨٠١	٥٨	٢٦ر٢٩٣	٦٥	٣١ر٠٩٤	٦٤	١٣ر٧٢٦	٧٣	٦٦ر١٠٠	٦٥	٧٩ر٨٢٦	٦٦
المجمـــوع	٨ر١٦٨	١٦ر٨	٤٠ر٢٢٢	٨٣ر٢	٤٨ر٣٩٠	١٠٠	١٨ر٩١٠	١٥ر٥	١٠٢ر٦٦٢	٨٤ر٥	١٢١ر٥٧٢	١٠٠

المصدر :

عدلت ونقحت من :

علي خليفة الكواري، نحو فهم أفضل لأسباب الخلل السكاني في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت ١٩٨٣. ملحق (٣ أ و ٣ ب) ص ص ١٠٧ و ١٠٨

ومن الضروري ألقاء نظرة فاحصة على طبيعة العمالة الوافدة في قطر مع مطلع الثمانينات. ويتضمن جدول رقم (٤) بيانات تكشف عن توزيع القوى العاملة على النشاطات الاقتصادية طبقاً للجنسية وذلك بالنسبة لعام ١٩٨١. وللوهلة الأولى يفرض متغير الجنسية نفسه على توزيع القوى العاملة في قطر ليشكل في نهاية الأمر «شبه جماعات عمل».

فنسبة القطريين داخل القوى العاملة في قطر لم تتجاوز ١٦٪، بينما العرب الوافدون لا يزيدون عن ذلك كثيراً، حيث تبلغ نسبتهم داخل القوى العاملة ٢٠٪. أما الأجانب الوافدون فيشكلون ما يقرب من ثلثي القوة العاملة (٦٤٪). ويميل القطريون إلى التركز في نشاطات اقتصادية بعينها. فهم أكثر ميلاً إلى العمل في مجالات النفط الخام والمحاجر (٣٥٪)، والكهرباء والماء (٣٢٪)، النقل والتخزين (٣٠٪)، والخدمات الحكومية (٣٠٪). والملاحظ أن هذه النشاطات الاقتصادية تتميز بطابعها الخدمي، كما أن معظمها يدخل في نطاق القطاع الاقتصادي الحديث الذي تشكل من خلال التنمية الاقتصادية التي شهدتها قطر منذ مطلع الخمسينات. وهناك ثلاثة مجالات اقتصادية لا نجد فيها للقطريين تمثيلاً واضحاً، ونعني بها الصناعة التحويلية التي لا تتجاوز فيها نسبتهم ٥٪، والتشييد والبناء (٢٪)، والخدمات الأهلية (٣٪). وسبب ذلك يعود إلى إنصراف القطريين عن العمل اليدوي والفني وبسبب قسوة العمل فيهم ورخص العمالة الآسيوية وسهولة الحصول عليها.

أما العمالة العربية الوافدة، فعلى ضآلتها، فإنها أكثر ميلاً إلى التركز في نشاطين أساسيين هما: الخدمات الحكومية (٢٨٪)، والتشييد والبناء (٢٦٪). أما تفسير الوجود العربي داخل الخدمات الحكومية فيعود إلى التوجهات العربية داخل عدد من الأجهزة الحكومية القطرية وعلى الأخص في مجال التعليم، حيث يزداد الاعتماد على العمالة العربية، وعلى الأخص الفلسطينية والأردنية والمصرية. وفضلاً عن ذلك تميل بعض المؤسسات الإدارية القطرية إلى الاعتماد بدرجة كبيرة على العمالة العربية المؤهلة.

أما الوافدون الأجانب فقد حققوا خلال عقد السبعينات نمواً سريعاً في أعدادهم داخل كل القطاعات الاقتصادية القطرية تقريباً. وفي بعض الحالات المتطرفة نجد نسبتهم داخل قطاع الخدمات الأهلية تصل إلى ٨٦٪، وهو قطاع واسع يضم نشاطات

جـدول رقم (٤)

توزيع القوى العاملة في قطر على النشاطات الاقتصادية طبقاً للجنسية

(١٩٨١)

القطـــاع	قطريـــون			وافـدون عـرب			وافـدون أجانـب			المجمـــوع		
	العـدد	٪ من مجموع القطريين	٪ من المجموع العـام	العـدد	٪ من مجموع العرب	٪ من المجموع العـام	العـدد	٪ من مجموع الأجانب	٪ من المجموع العـام	العـدد	٪ من مجموع القطاعات	٪ من المجموع العـام
الزراعة والصيد والثروة الحيوانية	٥٠٠	٢ر٦	١٧ر٠	٤٠٣	١ر٧	١٣ر٧	٢ر٠٣٦	٢ر٦	٦٩ر٣	٢ر٩٣٩	٢ر٤	١٠٠
النفط الخام والمحاجر	١ر١١٤	٩ر٥	٣٤ر٨	٨٤٠	٣ر٥	٢٦ر٣	١ر٢٤٣	١ر٦	٣٨ر٩	٣ر١٩٧	٢ر٦	١٠٠
الصناعة التحويلية	٤٧٥	٢ر٥	٤ر٩	١ر٦٠٠	٦ر٧	١٦ر٥	٧ر٦١٠	٩ر٧	٧٨ر٦	٩ر٦٨٥	٨ر٠	١٠٠
الكهرباء والماء	٢ر٧٣١	١٤ر٥	٣٢ر١	٤١٨	١ر٧	٤ر٩	٥ر٣٥٩	٦ر٨	٦٣ر٠	٨ر٥٠٨	٧ر٠	١٠٠
التشييد والبناء	٣٦٤	٢ر٠	٢ر١	٤ر٥٦١	١٩ر٢	٢٦ر٢	١٢ر٤٩٢	١٥ر٨	٧١ر٧	١٧ر٤١٧	١٤ر٣	١٠٠
التجارة	١ر٠٣٥	٤ر٥	٧ر٣	٢ر٦١٦	١١ر٠	١٨ر٥	١٠ر٤٦٤	١٣ر٣	٧٤ر٢	١٤ر١١٥	١١ر٦	١٠٠
النقل والتخزين والمواصلات	١ر٢٠٥	٦ر٣	٣٠ر٤	٢٧٦	١ر٢	٧ر٠	٢ر٤٧٥	٣ر١	٦٢ر٦	٣ر٩٥٦	٣ر٣	١٠٠
الخدمات الأهلية	٦٥١	٣ر٥	٢ر٦	٢ر٧٥٤	١١ر٦	١٠ر٩	٢١ر٧٨٥	٢٧ر٦	٨٦ر٥	٢٥ر١٩٠	٢٠ر٧	١٠٠
الخدمات الحكومية	١٠ر٨٣٥	٥٧ر٣	٢٩ر٦	١٠ر٣١٤	٤٣ر٤	٢٨ر٢	١٥ر٤١٦	١٩ر٥	٤٢ر٢	٣٦ر٥٦٥	٣٠ر١	١٠٠
المجموع	١٨ر٩١٠	١٠٠	١٦	٢٣ر٧٨٢	١٠٠	٢٠	٧٨ر٨٨٠	١٠٠	٦٤	١٢١ر٥٧٢	١٠٠	١٠٠

المصدر :

عدلت ونقحت من : علي خليفة الكواري، سبق ذكر المصدر، ملحق (١ أ) و (١ ج) ص ص ١٠٤ و ١٠٥

القطاع الخاص بوجه عام ابتداء من النشاطات الصناعية والحرفية المحدودة حتى الخدمات المنزلية والشخصية. وتتميز العمالة في هذا القطاع بأصولها الآسيوية، ومهاراتها المحدودة، وانخفاض أجورها، وسهولة الحصول عليها. أما أقل القطاعات استيعاباً للوافدين الأجانب فهو قطاع النفط الخام والمحاجر حيث تبلغ نسبتهم فيه ٣٩٪. وداخل هذين القطبين نجد الوافدين الأجانب (وعلى الأخص الآسيويين) يشكلون أغلبية متفاوتة الأحجام في كافة النشاطات الاقتصادية القطرية ففي التجارة تبلغ نسبتهم ٧٤٪، وفي الصناعة التحويلية تصل نسبتهم إلى ٧٩٪، بينما تبلغ نسبتهم في قطاع النقل والتخزين والمواصلات ٦٣٪ وفي قطاع الكهرباء والماء نجد هذه النسبة ٦٣٪.

وفي نهاية تحليلنا يمكننا الإشارة بإيجاز إلى تركيب العمالة في القطاع الخاص. والملاحظ من الجدول رقم (٥) أن قوة العمل القطرية داخل القطاع الخاص محدودة جداً. فنسبتهم تبلغ ٤٪ من مجموع العاملين فيه، ويميلون إلى التركز في النشاطات التجارية التي تستوعب ثلثيهم. ويقتصر دور القطريين في مجال النشاطات التجارية على ملكية المشروعات أو إدارتها وذلك طبقاً لحجمها الاقتصادي. أما الوافدون العرب فيشكلون حوالي خمس العمالة في القصاع الخاص (٥ر٢٢٪)، وأن كانوا يميلون إلى التركز في مجالي المقاولات والصناعات التحويلية الخفيفة.

أما الوافدون الأجانب فإنهم يشكلون ثلاثة أرباع عمالة القطاع الخاص (٥ر٧٣٪)، ويحققون سيطرة عددية على كل مجالات النشاط الاقتصادي الخاص ولكن انخفاض نسبة القطريين داخل القطاع الخاص يواكبه سيطرة واضحة عليه من جانبهم، حيث أنهم يميلون إلى استثمار أموالهم فيه، ويحققون قدراً كبيراً من السيطرة على نشاطاته الاقتصادية بوجود نظام الكفيل القطري الذي يقوم باستقدام العمالة الأجنبية على كفالته الشخصية للعمل في المجالات المختلفة للقطاع الخاص، سواء كانت متصلة بالإنتاج داخل الصناعات التحويلية الصغيرة أو مشروعات المقاولات، أو متعلقة بالنشاطات التجارية بوجه عام. ومن الواضح أن بيانات جدول رقم (٥) لا تشتمل على عمالة الخدمة الشخصية والمنزلية التي تشكل قطاعات كبيراً داخل القوى العاملة للقطاع الخاص، على الرغم من أن هذا النمط من العمالة قد نما في قطر منذ السبعينات، وازداد نمواً خلال الثمانينات.

جـدول رقم (٥)

تركيـب العمالـة في القطـاع الخـاص القطـري طبقـاً للجنسيـة

(١٩٨١)

النشـــــاط	قطريـــون		عـــرب		أجانـــب		المجمـــوع	
	العـدد	٪	العـدد	٪	العـدد	٪	العـدد	٪
الصناعـة التحويليـة الخفيفـة	١٠٠	١ر٨	١ر٢٠٠	٢١ر٦	٤ر٢٦٠	٧٦ر٦	٥ر٥٦٠	١٠٠
المقـــاولات	٣٦٤	٢ر١	٤ر٥٦١	٢٦ر٢	١٢ر٤٩٢	٧١ر٧	١٧ر٤١٧	١٠٠
التجـــارة	١ر٠٣٥	٧ر٣	٢ر٦١٦	١٨ر٥	١٠ر٤٦٤	٧٤ر٢	١٤ر١١٥	١٠٠
المجمـــوع	١ر٤٩٩	٤ر٠	٨ر٣٧٧	٢٢ر٥	٢٧ر٢١٦	٧٣ر٥	٣٧ر٠٩٢	١٠٠

المصدر :

عـدلت ونقحت من :

علي خليفة الكواري، سبق ذكر المصدر، ملحق (٣ أ) و (١٣ جـ) ص ص ١٢٢ و ١٢٣.

٣ - التنمية الاقتصادية والعمالة : حقبة التشكل والتدعيم :

كشفت تحليلاتنا السابقة عن أن عقد السبعينات قد شهد طفرة نفطية واسعة واكبها نمو سريع في حجم القوى العاملة الوافدة، ونمو أقل في حجم العمالة القطرية. والواقع أن الجانب الأكبر من هذا النمو قد تم في غياب خطط تنموية واضحة، وعلى الأخص خلال النصف الأول من السبعينات. أما النصف الثاني من العقد فقد شهد محاولات عديدة لرسم مخططات التنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإنعكس ذلك في شكل مشروعات عامة في مختلف قطاعات المجتمع. ويمكن القول أن قطر قد حاولت خلال الثمانينات التحكم في مسارات التنمية التي بدأت خلال السبعينات وتوجيهها توجيهاً أكثر رشداً. ان عقد الثمانينات هو عقد التشكل والتدعيم لما تم إرسائه خلال عقد السبعينات. وسوف نحاول هنا تتبع المتغيرات التي طرأت على بناء القوى العاملة في قطر، والوقوف على أبرز العوامل المؤثرة عليها، سواء كانت عوامل خارجية أو داخلية (اقتصادية، واجتماعية وسياسية).

وربما كان أدق المصادر الرسمية التي يمكن الاعتماد عليها في تحليل ملامح القوى العاملة خلال الثمانينات هو التعداد القطري لسنة ١٩٨٦ الذي يحتوي على ثروة ضخمة من البيانات الاحصائية التي تساعدنا على تحقيق أهدافنا التحليلية. ومن البيانات الأولية التي يجب أن نبدأ بها تحليلنا، اعداد النشطين اقتصادياً الذين تزيد أعمارهم عن خمسة عشر عاماً. ويكشف جدول رقم (٦) وملحق رقم (٢) والشكل رقم (٣) عن عدد النشطين اقتصادياً طبقاً للجنس. فلقد بلغ عدد النشطين اقتصادياً ٢٠١ر١٨٢ شخصاً. أما العاملون منهم بالفعل فيشكلون غالبية ساحقة (تبلغ حوالي ٩٩٪ من المجموع العام). وإذا ما عدنا إلى بيانات عامي ١٩٧٠ و١٩٨١، المتضمنة في جدول رقم (٣)، وجدنا أن القوى العاملة في قطر قد نمت نمواً ضخماً خلال عقد ونصف من الزمان. فقد ارتفع مجموع القوى العاملة في قطر من ٤٨ر٣٩٠ شخصاً عام ١٩٧٠ ليتضاعف إلى ١٢١ ألفاً عام ١٩٨١ ثم يكاد أن يتضاعف مرة أخرى في خمس سنوات ليصل إلى ٢٠٠ ألف عام ١٩٨٦.

ولابد من الاشارة أيضاً إلى قوة العمل النسائية في قطر في منتصف الثمانينات. فالملاحظ أن نسبة النساء العاملات قد بلغت في تعداد ١٩٨٦ حوالي ١٠٪ من مجموع

جـدول رقم (٦)

النشطـون اقتصـادياً في قطـر طبقـاً للجنس والنشـاط الاقتصـادي

(١٥ سنة فأكثر) - (١٩٨١)

النشـاط الاقتصـادي	ذكـــور		انـــاث		المجمـــوع	
	العـدد	٪	العـدد	٪	العـدد	٪
الزراعة وصيد البر والبحر	٦ر٢٧٩	٣ر٥	٤	٠ر٠	٦ر٢٨٣	٣ر١
المناجم والمحاجر	٤ر٦٣٢	٢ر٦	١٧٥	٠ر٩	٤ر٨٠٧	٢ر٤
الصناعات التحويلية	١٣ر٧٩١	٧ر٦	١٢٣	٠ر٦	١٣ر٩١٤	٧ر٠
الكهرباء والغاز والمياه	٥و٢٦٤	٢ر٩	٢	٠ر٠	٥ر٢٢٦	٢ر٦
التشييد والبنـاء	٤٠ر٤٠٨	٢٢ر٣	١١٥	٠ر٦	٤٠ر٥٢٣	٢٠ر٢
التجارة والمطاعم والفنادق	٢١ر٦٤٧	١٢ر٠	٣١٧	١ر٦	٢١ر٩٦٤	١١ر٠
النقل والخزين والمواصلات	٧ر٠٧٥	٣ر٩	٢٨٢	١ر٥	٧ر٣٥٧	٣ر٧
تمويل وتأمين وعقارات	٢ر٨٥٠	١ر٦	٣٠٧	١ر٦	٣ر١٥٧	١ر٦
خدمات مجتمع واجتماعية	٧٨ر٣٢٢	٤٣ر٣	١٨ر١٤٤	٩٣ر١	٩٦ر٤٦٦	٤٨ر٢
أنشطة غير كاملة التوصيف	٤٨٨	٠ر٣	١٣	١ر٠	٥٠١	٠ر٢
المجمـــوع	١٨٠ر٧٥٦	١٠٠	١٩ر٤٨٢	١٠٠	٢٠٠ر٢٣٨	١٠٠

المصدر :

معـدل من : الجهاز المركزي للاحصاء، التعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٩٨٦، قطر، سبتمبر ١٩٨٧، جدول رقم (١٤) ص ٥٨.

شـــكل رقـــم (٣)
توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية
(١٩٧٠ - ١٩٨٦)

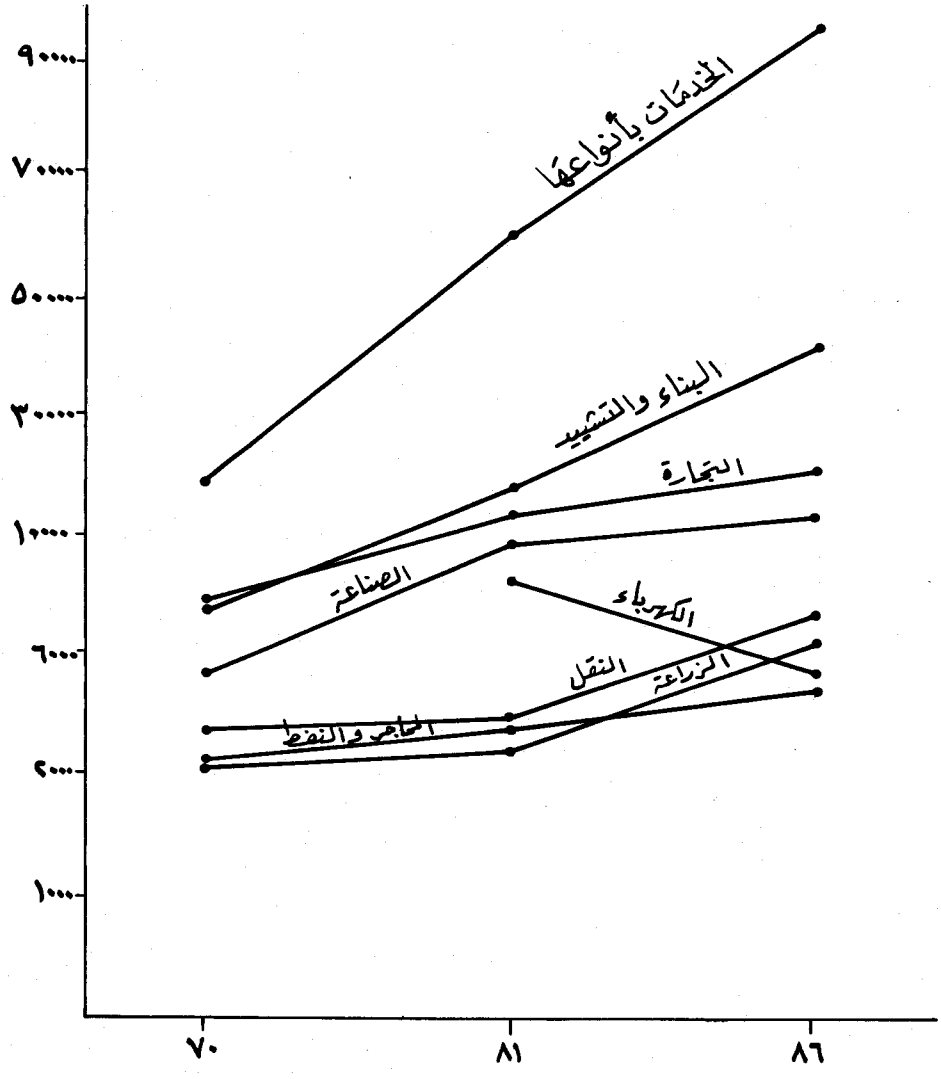

المصدر: جدولى رقم (٤) ورقم (٦)
ملحق رقـــم (١)

القوى العاملة. وهي نسبة على ضآلتها تكشف عن تحولات جديدة فيما يتعلق بموقع المرأة داخل تركيب القوى العاملة بوجه عام. إن بناء القوى العاملة في أقطار الخليج العربية قد ظل لفترة طويلة «بناء ذكورياً» بالدرجة الأولى. إلا أن التحولات التي طرأت في مجال تعليم المرأة قد أتاحت الفرصة لالتحاقها ببعض المهن التي لا تتعارض مع التراث الحضاري والإسلامي لهذه الأقطار. وتميل المرأة القطرية إلى العمل في القطاع الحكومي بسبب اقتصار نشاطها المهني على مجالي التدريس والتمريض. وتدل أرقام الجهاز المركزي للاحصاء لعام ١٩٨٨ على أن مساهمة النساء في قوة العمل الحكومية كانت حول ٢٠٪ للأعوام ٨٥-١٩٨٧[١] . ومن الأمور اللافتة للنظر أن الحكومة القطرية قد أتاحت فرصة التعليم المجاني للمرأة على نطاق واسع، ومن ثم أسهمت المدارس والجامعات في تخريج أعداد ضخمة يضيق سوق العمل الراهنة عن استيعابهم. والملاحظ أيضاً أن حوالي نصف النساء اللاتي تزيد أعمارهن عن خمسة عشر عاماً يتفرغن لإدارة الشئون المنزلية. وتفسير ذلك هو :

١ - ارتفاع نسبة الأمية بين النساء.

٢ - حداثة دخول المرأة سوق العمل.

٣ - اقتصار عمل المرأة لأسباب وعوامل مجتمعية وثقافية على ميادين نسائية معينة كالتعليم بوجه خاص. ولأن في هذا هدر لجانب من الاستثمارات المخصصة للتعليم دون عائد واضح، فإنه يبدو أن المخططين القطريين وجانب من المجتمع قد أصبح أكثر وعياً بهذه المشكلة، وأصبحنا نسمع كثيراً من الاقتراحات التي تحبذ دخول المرأة مجالات عمل جديدة في فروع للبنوك والمؤسسات تخصص لخدمة النساء، دون أن يتعارض ذلك مع التراث الثقافي السائد والتعاليم الإسلامية.

والواقع أن بيانات النشاط الاقتصادي تظل غامضة بعض الشيء ما لم نربطها بالمتغيرات الهامة المتصلة بها، وعلى الأخص العمر، والجنس، والجنسية. وطالما أننا نفتقد مثل هذه العلاقات في بيانات التعداد القطري، فإننا نضطر إلى الاعتماد على تقديرات الأمم المتحدة للنشاط الاقتصادي لقطر لعام ١٩٨٦، وهو نفس العام الذي

---

(١) الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية: (١٩٨٥-١٩٨٨)، دولة قطر.

أجري خلاله التعداد القطري. ومن المتوقع أن تساعدنا هذه التقديرات على فهم الاتجاهات العامة للقوى العاملة وذلك بإدخال متغير الجنسية باعتباره أحد المتغيرات التفسيرية. ويكشف جدول ملحق (٣) عن أن مجموع النشطين اقتصادياً في قطر قد بلغ ١٩٥ر٧٢٠ شخصاً بفارق طفيف عن بيانات التعداد القطري لسنة ١٩٨٦ (يبلغ الفارق ٤ر٥١٨ شخصاً). وحسب تقديرات الأمم المتحدة قد بلغت العمالة القطرية ٢٠ر١٣٧ عاملاً عام ١٩٨٦. بينما كان عددها قبل ذلك بخمس سنوات ١٨ر٩١٠ شخصاً. والواقع أن نسبة القطريين داخل مجموع القوى العاملة قد انخفضت انخفاضاً ملحوظاً طبقاً لبيانات الأمم المتحدة لسنة ١٩٨٦. إذ لا تزيد هذه النسبة عن ١٠ر٣٪ بعد أن كانت ١٦٪ في سنة ١٩٨١.

أما غير القطريين فتبلغ نسبتهم داخل مجموع القوى العاملة حوالي ٨٩ر٧٪. وربما يفسر لنا ذلك نمو العمالة الأجنبية خلال الثمانينات وعدم قدرة العمالة المواطنة عن ملاحقة ذلك بسبب قلة العدد السكاني القطري بوجه عام من ناحية، والتوسع في التعليم الذي أجل دخول أعداد كبيرة من القطريين إلى سوق العمل من ناحية أخرى. ولهذا السبب نجد العمالة المواطنة خلال الثمانينات تحقق معدل نمو أقل من ذلك الذي حققته خلال السبعينات.

ويبدو أن الجانب الأكبر من النمو الذي شهدته القوى العاملة في قطر خلال الثمانينات قد تحقق في مجال القطاع الخاص، ذلك لأن القطاع الحكومي قد حقق نموه الأساسي خلال السبعينات. بينما بدأ القطاع الخاص يحقق توسعه منذ بداية الثمانينات، وطبقاً لبيانات مسح أجرى على القطاع الخاص في سنة ١٩٨٣، فإن عدد العاملين به كان آنذاك ٦٧ر٧٥٨، يشكل القطريون منهم ١٧ر٨٪ فقط[١] . وفي معظم الأحيان فإن مهن القطاع الخاص تتميز بإنخفاض مستويات دخولها، واعتمادها على مهارات يدوية قد لا يحبذها القطريون.

وتكشف بيانات المشاركة في القوى العاملة عن تفاوتات ملحوظة طبقاً لمتغيرات الجنس والعمر والمواطنة. ففي ملحق (٤) نجد تفاوتاً واضحاً بين معدلات النشاط الخام

(١) الجهاز المركزي للاحصاء، نتائج مسح العاملين في القطاع الخاص، دولة قطر، فبراير ١٩٨٤، جدول رقم (١)، ص ١.

المعبرة عن كل من المواطنين وغير المواطنين. فمعدل النشاط الخام لدى المواطنين يبلغ ١٧ر١٩٪، بينما يبلغ نظيره عند غير المواطنين إلى ٧٨ر٦١٪، أي أن الأخير يبلغ ثلاثة أضعاف الأول. أما معدل النشاط المعدل بالنسبة للمواطنين فيبلغ ٠٢ر٣٨٪، بينما يصل إلى ٦٣ر٧٧٪ بالنسبة لغير المواطنين. وذلك أمر طبيعي. فالوافدون وفدوا من أجل العمل ومعظمهم في سن العمل بينما يتوزع المواطنون على فئات مجتمع كامل بين التلميذ، والمتقاعد والنشط اقتصادياً، وعدم مشاركة الإناث في سوق العمل إلا فيما ندر فمعدل النشاط المعدل بين النساء إلى ٦٣ر٧٪ في مقابل ٥٣ر٦٩٪ بالنسبة للذكور.

وربماً استطاع متغير النشاط الاقتصادي القاء الضوء على ملامح قوة العمل في منتصف الثمانينات. فكما يشير جدول رقم (٧) نجد أن نصف القوى العاملة تقريباً (٢ر٤٨٪) تعمل في إطار ما أطلق عليه التعداد القطري «خدمات مجتمع وإجتماعية»، وهي فئة واسعة وغامضة، ولكنها تشير إلى جانب من قطاع أكبر يطلق عليه الاقتصاديون «القطاع الثالث». وإذا ما استخدمنا مفهوم القطاع الثالث لتفسير طابع البناء الاقتصادي القطري، لاحظنا أنه يضم نسبة ضخمة من العاملين تضاف إلى قوة العمل التي تدخل في نطاق فئة «خدمات مجتمع واجتماعية». وفي هذا السياق يمكننا أن نشير إلى العاملين في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق (١١٪)، والنقل والتخزين والمواصلات (٣ر٧٪). وإذا كانت المشروعات الصناعية القطرية، وهو نمط يحاول تعويض النقص في القوة البشرية بإستخدام تكنولوجيا متقدمة نسبياً. ويبدو أن قطر – شأنها في ذلك شأن الأقطار الخليجية العربية الأخرى – قد أدركت أن نمط الإنتاج الصناعي المعتمد على تكثيف رأس المال هو أكثر ملائمة من نمط الإنتاج الصناعي المعتمد على تكثيف العمل وذلك لندرة الموارد البشرية وزيادة الفوائض المالية. ومن الظواهر ارتفاع نسبة العاملين في قطاع التشييد والبناء إلى ٢٥٪ من مجموع قوة العمل في قطر. وهذا ما هو إلا تعبير عن استمرارية قطر في توفير البنية الأساسية وإنجاز المشروعات العامة.

ويكشف تحليل البيانات الرقمية أيضاً عن اتجاهين : الأول هو انخفاض مساهمة القطاع الأولي (الزراعة والصيد والمحاجر) عن قطاعي الناتج المحلي العام وقوة العمل. وذلك مرتبط بجمع ظروف بيئية تحت عنوان المناخ الجاف الذي يحد كثيراً من النشاط

جـدول رقم (٧)

التوزيـع المئـوي للنشطـين اقتصـادياً في قطـر طبقـاً للقطـاع والجنس والجنسيـة

(١٥ سنة فأكثر) - (١٩٨٦)

القطـــاعات	المواطنـــون			غير المواطنيـــن			المجمـــوع		
	ذكـور	انـاث	المجمـوع	ذكـور	انـاث	المجمـوع	ذكـور	انـاث	المجمـوع
الزراعـة	٠ر٨	-	٠ر٠٧	٠ر٠١٨	-	٠ر١٦	٠ر١٧	-	٠ر١٥
الصناعـة :									
المناجم والمحاجر	٥ر٤٤	٠ر١٥	٤ر٩٠	٣ر٤١	٠ر١٩	٣ر١٣	٣ر٦٢	٠ر١٩	٣ر٣٢
الصناعة التحويلية	٢ر٥٢	١ر٤١	٢ر٤١	١٦ر٥٤	٠ر٦٩	١٥ر١٧	١٥ر١٢	٠ر٧٨	١٣ر٨٦
الكهرباء والغاز والماء	٢٢ر٢٠	-	١٩ر٩٣	٣ر٠٩	-	٢ر٨٢	٥ر٠٣	-	٤ر٥٩
التشييد والبناء	١ر٠٧	-	٠ر٩٦	٢١ر٧٧	٢ر١٣	٢٠ر٠٧	١٩ر٦٧	١ر٨٨	١٨ر١٠
الخدمـات :									
تجارة الجملة والتجزئة	٩ر٠٣	-	٨ر١١	١٧ر١٢	٧ر٨٤	١٦ر٣٢	١٦ر٣٠	٦ر٩١	١٥ر٤٧
النقل والتخزين والمواصلات	٠ر٥٣	-	٠ر٤٨	٣ر٥٣	١ر٥٥	٣ر٣٦	٣ر٢٣	١ر٣٦	٣ر٠٧
التمويل وخدمات الأعمال	٠ر٩٨	٠ر٠٥	٠ر٨٨	٣ر٥٠	١٢ر٣٥	٤ر٢٧	٣ر٢٤	١٠ر٨٨	٣ر٩١
خدمات المجتمع والخدمات الشخصية	١٥ر٥٨	٩٨ر٣٩	٦٢ر٢٦	٣٠ر٨٦	٧٥ر٢٥	٣٤ر٧٠	٣٣ر٦٢	٧٨ر٠١	٣٧ر٥٣
المجمـوع	١٨ر٠٨١	٢ر٠٥٦	٢٠ر١٣٧	١٦٠ر٣٩٣	١٥ر١٩٠	١٧٥ر٥٨٣	١٧٨ر٤٧٤	١٧ر٢٤٦	١٩٥ر٧٢٠
جملة الناتج المحلي الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : مستخرجة من :

الأمم المتحدة، كشوف البيانات الديموجرافية وما يتصل بها من بيانات اقتصادية واجتماعية، تقديرات سكان قطر، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد الخامس، ١٩٨٧. جدول رقم ١٠ و١١ ص ص ١٧٢ و١٧٣.

الزراعي، فضلاً عن انخفاض عائد الزراعة قياساً على التجارة وغيرها من أنشطة القطاع الثلاثي. والاتجاه الثاني هو تركز العمل النسائي في فئة الخدمات الاجتماعية بدرجة لا سابق عليها (٩٥٪ من النساء في هذه الفئة). وقد سبق أن بينا دور بنية الثقافة والمجتمع في ذلك.

ويرتب جدول (٨) قوة العمل القطرية - بغض النظر عن الجنسية - على النشاطات المهنية. وأول ما نلاحظه هو أن ما يقرب من نصف قوة العمل (٤٥ر٥٪) تدخل في فئة «العمال»، وهي فئة غامضة غموض فئة «خدمات المجتمع». إذ أنها تشمل مدى واسعاً من المهن، حيث تضم فيما تضم السعاة، خدم المنازل، سائقي السيارات الخاصة، عمال الحدائق، وأصحاب الحرف كالخياطين والنجارين والحدادين، هذا فضلاً عن عمال الورش الصغيرة والمشروعات الصناعية الكبيرة. ويعود ارتفاع نسبة العاملين في هذه الفئة المهنية إلى التوسع في إستقدام العمالة الآسيوية خلال الثمانينات، وذلك بالمقارنة بعقد السبعينات (انظر جدول رقم «٣»). ففي مطلع السبعينات كان القطريون مايزالون يعملون بنسب ملحوظة في المهن اليدوية (حوالي ٣٠٪ من مجموع العمالة القطرية)، وكذلك بلغت نسبة العاملين من الوافدين في هذه المهن ٧ر٤١٪ في السنة ذاتها. وبقدوم الثمانينات تقلص الوجود القطري في هذه المهن، وبدأ الوافدون من الآسيويين يحققون نمواً متزايداً فيها، وذلك بسبب رخص أجورهم، ووفرتهم النسبية، وسهولة الحصول عليهم. وإذا ما أمعنا النظر مرة أخرى في جدول رقم (٨)، لاحظنا أن العاملين في قطاع الخدمات يشكلون أقل قليلاً من ربع قوة العمل (٢٢٪)، بينما يمثل العاملون في المهن الكتابية ١٢٪ من مجموعها. أما الاخصائيون والفنيون فيشكلون نسبة مقاربة إلى ١٠٪.

جـدول رقم (٨)

النشطـون اقتصـادياً في قطـر طبقـاً للجنس والمهنـة

(١٥ سنة فأكثر) - (١٩٨١)

النشـاط الاقتصـادي	ذكـور		انـاث		المجمـوع	
	العـدد	٪	العـدد	٪	العـدد	٪
الاخصائيون والفنيون ومن إليهم	١٥ر٠٨٦	٨ر٤	٥ر٠١١	٢٨ر٣	٢٠ر٥٩٧	١٠ر٣
رجال التشريع والمديرون والإداريون ومديرو الأعمال	٢ر٥٤٦	١ر٤	٢٢	٠ر١	٢ر٥٦٨	١ر٣
القائمون بالأعمال الكتابية ومن إليهم	٢١ر٥٨٣	١١ر٩	٢ر٠١١	١٠ر٣	٢٣ر٥٩٤	١١ر٨
القائمون بأعمال البيع	١٠ر٠٤٤	٥ر٦	١١٦	٠ر٦	١٠ر١٦٠	٥ر١
العاملون في الخدمات	٣٢ر٣٥٩	١٧ر٩	١١ر٧٤٢	٦٠ر٣	٤٤ر١٠١	٢٢ر٠
العاملون في الزراعة وتربية الحيوان وصيد البر والبحر	٧ر٦٨٠	٤ر٢	٢	٠ر٠	٧ر٦٨٢	٣ر٨
عمال الإنتاج ومن إليهم وعمال تشغيل وسائل النقل والعمال العاديون	٩١ر١٢٣	٥٠ر٤	٦٢	٠ر٣	٩١ر١٨٥	٤٥ر٥
مهن غير كاملة التوصيف	٢٣٥	٠ر٢	١٦	٠ر١	٣٥١	٠ر٢
المجمـوع	١٨٠ر٧٥٦	١٠٠	١٩ر٤٨٢	١٠٠	٢٠٠ر٢٣٨	١٠٠

المصدر :

مستخلصة من : الجهاز المركزي للاحصاء، سبق ذكر المصدر، جدول رقم (١٢) ص ٣٤.

خاتمـــــة :

الخلاصة أن التحليل السابق يؤكد قضية أساسية هي أن البناء القطري يعد إنعكاساً لتوجهات تنموية خدمية، كما يكشف عن سيطرة واضحة للمهن الفنية العليا والمهن الإدارية والكتابية من ناحية، ومن الخدمات من ناحية أخرى. ويدعم ذلك كله ما سبق أن أشرنا إليه من أن «القطاع الثالث» ببنائه المهني قد أصبح السمة الأساسية المميزة للبناء الاقتصادي القطري، وأن القطاع الأول يكتسب وجوده وشرعيته من نشاط التعدين، بينما تتعرض النشاطات التقليدية للتآكل والتقلص. أما القطاع الثاني (الصناعات التحويلية) فهو محكوم عليه بضآلة حجم قواه العاملة بسبب سياسة التكثيف الرأسمالي وتجنب التكثيف العمالي.

ملحـــق رقم (١)

القـوى العاملـة في قطـر طبقـاً للقطـاع والجنسيـة

(١٩٧٠)

القطـــاع	القطريون	غير القطريين	الاجمالي	النسبة في كل قطاع ٪	نسبة القطريين ٪
الزراعـــة والصيـــد	٨٦	١٩٨٤	٢٠٧٠	٤ر٣	٤ر٢
الصناعة التحويلية والتعدين والمحاجـر	١٨٢٥	٣٤١٧	٥٢٤٢	١٠ر٨	٣٤ر٨
البنـــاء والتشييـــد	٢٠٧	٧٥٧٨	٧٧٨٥	١٦ر١	٢ر٧
صناعـــة النفـــط	١٢٥٩	٩٥٠	٢٢٠٩	٤ر٦	٥٧ر٠
تجارة الجملة والتجزئة	٨٨٠	٧٠٠٥	٧٨٨٥	١٦ر٣	١١ر٢
الصيرفـــــة	١٠	٢٩٢	٣٠٢	٠ر٦	٣ر٤
النقل والمواصلات	٦٦٥	٢٥٧١	٣٢٢٦	٦ر٧	٢٠ر٣
الخدمـات الحكومية	١٣٩١	٤٧٨١	٦١٧٢	١٢ر٧	٢٢ر٥
الخدمـات الأخـرى	١٨٥٥	١١٦٤٤	١٣٤٩٩	٢٧ر٩	١٣ر٧
الاجمـــالي	٨١٦٨	٤٠٢٢٢	٤٨٣٩٠	١٠٠ر٠٠	
النسبة من الإجمالي	١٦ر٩	٨٣ر١	١٠٠ر٠		

Ministry of Overseas Development, Middle East Development Division, The First Population Census of Qatar, April/May 1970, British Embassy, Beirut 1970. Table (16).

ملحـــق رقم (٢)

سكـان قطـر طبقـاً للجنـس والعلاقـة بقـوة العمـل

(١٥ سنـة فأكثـر)

العـلاقات بقـوة العمـل	ذكـور	إنـاث	المجمـوع
النشطـون اقتصـادياً			
يعمـل	١٧٩٧٦٤	١٩٤٤٩	١٩٩٢١٣
متعطل سبق له العمل	٩٩٢	٣٣	١٠٢٥
متعطـل جديـد	٧٩١	١٥٣	٩٤٤
المجمـوع	١٨١٥٤٧	١٩٦٣٥	٢٠١١٨٢
غير النشطين اقتصادياً			
طالـب متفـرغ .	١٠٦٩٧	١١٤١٥	٢٢١١٢
متفرغة لأعمال المنزل	صفر	٣٨٣٢٥	٣٨٣٢٥
لا يعمل ولا يبحث عن عمل	١٤٩٠	٩١٦	٢٤٠٦
عاجـز	١٠٤٦	٩٠٠	١٩٤٦
أخـرى	٣١١	١٦٨	٤٧٩
المجمـوع	١٣٥٤٤	٥١٧٢٤	٦٥٢٦٨
غيـر مبيـن	١٤٩	٢٦	١٧٥
المجمـوع العـام	١٩٥٢٤٠	٧١٣٨٥	٢٦٦٦٢٥

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء، سبق ذكر المصدر، جدول رقم (٩)، ص ٢٩.

ملحـــق رقم (٣)

النشطـون اقتصـادياً طبقـاً للعمـر والجنـس والجنسيـة في قطـر

(١٥ سنة فأكثر) - (١٩٨٦)

فئـات العمـر	المواطنـــون			غير المواطنيـــن			المجمـــوع		
	ذكـور	انـاث	المجمـوع	ذكـور	انـاث	المجمـوع	ذكـور	انـاث	المجمـوع
١٥ - ١٩	٧٢١	٧٦	٧٩٧	٢٨٠٤	٢٠٩	٣٠١٣	٣٥٢٥	٢٨٥	٣٨١٠
٢٠ - ٢٤	٢٥٠٣	٥٩٥	٣٠٩٨	١٢٣٤٧	١٥٨٣	١٣٩٣٠	١٤٨٥٠	٢١٧٨	١٧٠٢٨
٢٥ - ٢٩	٣٥٧٤	٧٢١	٤٢٩٥	٣٥٢٥٦	٢٨٥٣	٣٨١٠٩	٣٨٨٣٠	٣٥٧٤	٤٢٤٠٤
٣٠ - ٣٤	٢٩٧٥	٣٧١	٣٣٤٦	٣٧٩٥٩	٣٢٣٤	٤١١٩٣	٤٠٩٣٤	٣٦٠٥	٤٤٥٣٩
٣٥ - ٣٩	٢٣٣٨	١٣٩	٢٤٧٧	٢٩٨٢٣	٣٤١٥	٣٣٢٣٨	٣٢١٦١	٣٥٥٤	٣٥٧١٥
٤٠ - ٤٤	١٧٦٨	٧١	١٨٣٩	١٧٧٧٢	٢٣٥٤	٢٠١٢٦	١٩٥٤٠	٢٤٢٥	٢١٩٦٥
٤٥ - ٤٩	١٣١٣	٤٣	١٣٥٦	١١٧٦١	١٠١٢	١٢٧٧٣	١٣٠٧٤	١٠٥٥	١٤١٢٩
٥٠ - ٥٤	١٠٢٠	١٣	١٠٣٣	٦٥٤٤	٤٣٠	٦٩٧٤	٧٥٦٤	٤٤٣	٨٠٠٧
٥٥ - ٥٩	٨٣٨	١٤	٨٥٢	٤٢٤٦	٦٧	٤٣١٣	٥٠٨٤	٨١	٥١٦٥
٦٠ سنة فأكثر	١٠٣١	١٣	١٠٤٤	١٨٨١	٣٣	١٩١٤	٢٩١٢	٤٦	٢٩٥٨
المجموع	١٨٠٨١	٢٠٥٦	٢٠١٣٧	١٦٠٣٩٣	١٥١٩٠	١٧٥٥٨٣	١٧٨٤٧٤	١٧٢٤٦	١٩٥٧٢٠

ملحـــق رقم (٤)

معـدلات المشاركـة في القـوى العاملـة في قطـر طبقـاً للعمـر والجنـس والجنسيـة

(١٥ سنة فأكثر) - (١٩٨٦)

فئـات العمـر	المواطنـــون			غير المواطنيـــن			المجمـــوع		
	ذكـور	انـاث	المجمـوع	ذكـور	انـاث	المجمـوع	ذكـور	انـاث	المجمـوع
١٥ - ١٩	١٤٫٤١	١٫٤١	٧٫٩٣	٢٩٫٦٠	٢٫٦٥	١٧٫٣٥	٢٤٫٣٥	٢٫٢٠	١٣٫٩٠
٢٠ - ٢٤	٦١٫٣٠	١٤٫٣٠	٣٧٫٥٨	٩٤٫٣٠	١٥٫٠١	٥٨٫٩٣	٨٦٫٤٦	١٤٫٨١	٥٣٫٤١
٢٥ - ٢٩	٩٤٫٢٣	١٨٫٥١	٥٥٫٨٧	٩٩٫٠٠	٢٤٫٦٤	٨٠٫٧٥	٩٨٫٥٤	٢٣٫١٠	٧١٫٢٧
٣٠ - ٣٤	٩٨٫٢٥	١١٫٤٩	٥٣٫٤٨	٩٩٫٥٠	٣٤٫٣٩	٨٦٫٦٣	٩٩٫٤١	٢٨٫٥٤	٨٢٫٧٧
٣٥ - ٣٩	٩٦٫٧٧	٥٫١٥	٤٨٫٤٢	٩٩٫٧٠	٤٨٫٢٥	٨٩٫٨٦	٩٩٫٤٨	٣٦٫٣٥	٨٤٫٨٢
٤٠ - ٤٤	٩٢٫٠٤	٣٫٢٣	٤٤٫٦٥	٩٩٫٦٠	٤٥٫٠٨	٨٧٫٢٦	٩٨٫٨٧	٣٢٫٦٨	٨٠٫٨٠
٤٥ - ٤٩	٨٥٫٣٧	٢٫٥٧	٤٢٫٢٤	٩٩٫٥٠	٣٢٫٣٠	٨٥٫٤٢	٩٧٫٨٧	٢١٫٩٦	٧٧٫٧٩
٥٠ - ٥٤	٧٩٫٦٩	١٫٠٣	٤٠٫٦٥	٩٩٫٦٣	٣٠٫٥٦	٨٧٫٤٥	٩٦٫٣٨	١٦٫٦٠	٧٦٫١٤
٥٥ - ٥٩	٨٣٫٩٧	١٫٥١	٤٤٫٢٤	٩٩٫٧٤	٨٫٣٣	٨٥٫٢٢	٩٦٫٧٥	٤٫٦٨	٧٣٫٩٢
٦٠ سنة فأكثر	٥٣٫٠١	٠٫٧٠	٢٧٫٣٩	٩٩٫٣٠	٩٫١٤	٨٠٫٥٢	٧٣٫٥٢	٢٫٠٧	٤٧٫٨٠
معدل النشاط الخام	٣٤٫٤٧	٣٫٩١	١٩٫١٧	٨٠٫٥١	١٧٫٨٧	٦١٫٧٨	٧٠٫٩٢	١٢٫٥٤	٥٠٫٢٨
معدل النشاط المعدل	٦٩٫٥٣	٧٫٦٣	٣٨٫٠٢	٩٥٫٠٥	٢٦٫٤٥	٧٧٫٦٣	٩١٫٦٤	٢٠٫٤٤	٧٠٫١٢

المصدر : الأمم المتحدة، سبق ذكر المصدر، جدول رقم (٨)، ص ١٧٠.

المراجـــع

١ – أحمد محمد العبدالله، المكانة الاجتماعية في مجتمع الغوص، بحث مقدم إلى الحلقة الرابعة للمراكز والهيئات المهتمة بدراسات الخليج والجزيرة العربية، مركز الوثائق والدراسات، أبوظبي ١٩٧٩.

٢ – الجهاز المركزي للاحصاء، التعداد العام للسكان والمساكن في قطر لعام ١٩٨٦، رئاسة مجلس الوزراء، قطر، سبتمبر ١٩٨٧.

٣ – الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية – (أعوام مختلفة) رئاسة مجلس الوزراء، قطر.

٤ – الجهاز المركزي للاحصاء، نتائج مسح العاملين في القطاع الخاص – ١٩٨٣، رئاسة مجلس الوزراء، قطر، فبراير ١٩٨٤.

٥ – الأمم المتحدة، كشوف البيانات الديموجرافية وما يتصل بها من بيانات اقتصادية واجتماعية، تقديرات سكان قطر، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد الخامس ١٩٨٧.

٦ – دولة قطر، مجموعة قوانين قطر ١٩٦١–١٩٧٥ المجلد الثاني، وزارة العدل، إدارة الشئون الثقافية، مطابع قطر الوطنية، قطر.

٧ – سيف مرزوق الشملان، تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي، الجزء الأول الطبعة الأولى، الكويت ١٩٧٧.

٨ – سيف مرزوق الشملان، الغوص على اللؤلؤ في قطر، مؤتمر دراسات تاريخ شرق الجزيرة العربية، الجزء الثاني، قطر ١٩٧٦.

٩ – علي خليفة الكواري، نحو فهم أفضل لأسباب الخلل السكاني في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت ١٩٨٣.

١٠ – محمد رياض أحمد رياض، الخليج والخليجيون قبل عام ١٩٣٠، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٣٦، جامعة الكويت، الكويت ١٩٨٣.

١١ – محمد علي الكبيسي، التنمية الصناعية في دولة قطر، ترجمة حسن الخياط، دار المتنبي للطباعة والنشر، قطر ١٩٨٦.

١٢ – محمد غانم الرميحي، البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٧٥.

13 - Al-Kuwari, A.K., Oil Revenues in the Gulf Emirates: Patterns of Allocation & Impact of Economic Development, Bowfer Publishing Co., Essex, 1978.

14 - Kubursi, A., The Economic of the Araian Gulf: A Statistical Sourcebook, Groom Helm, London 1984.

15 - Ministry of Overseas Development, The First Population Census of Qatar: April-May 1970. Middle East Development Division, British Embassy, Beirut, 1970.